

ان يقال الله موجود بالامكان الخاص لا
 هذا يقتضي ان يثبت الوجود له وسلبه ليس
 ضروريا بل مستحيل او جائز واعتقاد هذا كفر
 والتمسك الخاصه هي المركبة عند صهر من الممكنات
 الخمسة وبقيتها الممكنة الخيالية والممكنة الوضعية
 والممكنة الدائمة وضابط البسيط من القضايا والمركب
 منها ما ذكره بعضهم بقوله
 وما حوكم من القضايا الاكثرا او خاص امكان مركبا خذا
 وما حوكم عن ذين فالسبب فادع لمن قرب بالتمشيط
 والحاصل ان ما نحن فيه يصح ان يكون من الموجودات
 اذا صرح فيه باللفظ الدال على الجهة كما يقال بالضرورة
 مثلا كل واحد نصف الاثنين او دائما كل واحد
 نصف الاثنين بالفعل او بكل واحد نصف الاثنين
 بالامكان العام وكذا لو حلت هذه القضية في الذهن
 بجهة من الجهات الاربع فان المقول كالمفوض فان لم
 يصرح باللفظ الدال على الجهة في القضية المفوضه
 ولم يلاحظ في القضية المقولة لم تكن موجهة في
 الاصطلاح وان كانت في الواقع لا تخلو عن جهة
 فان قلت التناقض لازم لكل قضية في نقض
 ما عنت فيه فالجواب ان الواحد نصف الاثنين وان
 كانت شخصية فنقضها بتبديل اليق كان يقال

خلاص

جهة

ليس

ليس الواحد نصف الاثنين وان كانت موجبة
 كلية والمعنى كل واحد فنقضها سالبة جزئية
 لانه الذي يطرد في كل مادة لاسالبة كلية لجواز
 اتفاق كذب الكليتين فيما اذا كان الموضوع اعم
 من المحمول نحو كل حيوات انسان ولا يشي من
 احيوات باسنان والنقضات لا يكذب بان معصا
 ولا يصدق بان معا وذلك بان يقال ما صدق عليه
 الواحد ليس نصف الاثنين ومن هذا القبيل
 قوله تعالى ان الانسان لعن خسر الا الذين امنوا
 اذ اي كل فرد فرد بدليل الاستثنا اذ هو معيار
 العموم فهذه موجبة كلية والاستثناء ليس في قوة
 السالبة الجزئية والتقدير بعض الانسان ليس
 في خسر وهو من امن وعمل صالحا وان كانت
 موجبة جزئية على معنى بعض ما صدق عليه
 الواحد نصف الاثنين فنقضها سالبة كلية
 بان يقال لا شيء ما صدق عليه الواحد نصف
 الاثنين سالبة كلية لاسالبة جزئية لجواز اتفاقها
 على الصدق في نحو بعض الحيوانات انسان وبعض
 احيوات ليس باسنان والنقضات لا يصدق بان
 معا كما لا يكذب بان كذلك ونظيره قوله تعالى حكايته
 عن اهل الكتاب ما جانا من بشير ولا نذير

1957

Copyrighted material King Fahd University